الآفاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر

د. زكى شبانه

مقدمة

مع التزايد المضطرد فى عدد السكان فى مصر أصبحت المشكلة الغذائية بها أهم المشكلات التى تجابهها منذ منتصف الخمسينيات اذ بدأت مصر تستورد السلع الغذائية الرئيسية وخاصة القمح ودقيقه . ومع انتصاف عقد الستينيات تجاوزت قيمة وارادت القمح ودقيقه ٣ر٥٥ مليون جنيه ، مع أن اجمالى قيمة الصادرات لدول العملات الحرة قد بلغ ٣ر٥٢ مليون جنيه فقط . أما فى السبعينيات فقد وصل دعم الدقيق والقمح الى حوالى ٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وارتفع هذا الدعم نتيجة حرب أكتوبر الى ٢٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ووصل الى ٧٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ . وفى نفس الوقت أخذت كمية وارادت السلع الغذائية التى تشترى معظمها بالعملات الحرة فى الارتفاع فى السبعينيات فمثلا ارتفعت كمية واردات مصر من القمح والدقيق مقوما بالقمح من ٣ مليون طن فى عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ الى ١ر٤ مليون طن فى

استاذ الأقتصاد الزراعى - ورئيس جامعة المنوفيه

عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ثم الى ٢ر٥ مليون طن فى عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أى أنها ارتفعت بنسبة ٣ر٧٣٪ فى ستة سنوات .

ومن ذلك يتضح أن المشكلة الغذائية فى مصر أصبحت تتمثل فى استمرار تزايد الاحتياجات الغذائية بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الانتاج الغذائى حتى أن البعض يقدر أنه بحلول عام ١٩٨٥ ستزداد احتياجات مصر من الغذاء حتى تصل الى ضعف احتياجاتها فى عام ١٩٧٠ ، وسيكون حوالى ثلثى هذا القدر نتيجة للزيادة المضطردة فى عدد السكان الذين يتعين تغذيتها ، فى حين أن الثلث الباقى يرجع الى ارتفاع القوة الشرائية للأفراد ، لذلك كان لابد أن تتجه السياسة الاقتصادية الزراعية المصرية نحو تحقيق التوازن بين الانتاج الغذائى والاحتياجات الغذائية وذلك بالوصول الى درجة لا بأس بها من الاكتفاء الذاتى فى الأغذية ، على أن تتمكن حصيلة الصادرات المصرية من استيراد الكمية الباقية من الاحتياجات المصرية الغذائية .

و يعتمد مستوى الامدادات الغذائية فى معظم الدول النامية أساسيا على مستوى الانتاج الزراعى الذى يلعب دورا هاما فى كمية الانتاج الغذائى المحلى وكذلك فى توفير النقد الأجنبى وادخاره حيث يتعين على كثير من تلك الدول أن تستخدم جزءا من النقد الاجنبى فى استيراد الأغذية والأسمدة والآلات الزراعية وغيرها من مستلزمات تنمية القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية ، و يتمثل أثر هذا الدور للانتاج الزراعى فى تأثير معدل الزيادة السنوية فيه .

وقد قدر هذا المعدل فى مصر فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٧ بما يتراوح بين ١٪ - ٤٪ فى حين وصل هذا المعدل فى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ الى حوالى ٨٪ وفضلا عن انخفاض هذا المعدل فى بعض

الأحيان فان التقلبات الانتاجية الزراعية تزيد مركز الانتاج الغذائى صعوبة فى بعض السنين مما يجعل من الضرورى تأمين انخفاض معدلات الانتاج الغذائى وتقلباته بتوفير مخزون استراتيجى كاف من السلع الغذائية . وهذا المخزون انما يمثل جانب المدى القصير فى الاطار العام لقضية الأمن الغذائى .

وإزاء هذا العرض لتطورات الوضع الغذائى فى مصر واحساسا بهذه المشكلة لابد من دراسة الآفاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر باستعراض التطور التاريخى لهذه المشكلة فى مصر ثم دراسة للحالة الراهنة للمشكلة الغذائية من جانبها الأول الخاص بالاحتياجات الاستهلاكية للغذاء فى مصر، وجانبها الثانى الخاص بانتاج الغذاء فى مصر موضحا الامكانيات التوسعية الرأسية والافقية والعوائق الرئيسية أمام هذه الامكانيات والتى يمكن التوصل منها الى الاحتمالات المستقبلية لهذه المشكلة التى ينتظر منها زيادة الامدادات الغذائية فى مصر مع وضع أفضل البرامج لمساهمة الزراعة المصرية فى تأمين التحرر من العوز، والقضاء على الجوع والفقر فى مصر والوصول بها الى درجة عالية من الأمن الغذائى الذى يتمثل فى قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية لأفراده .

التطور التاريخى لمشكلة الغذاء فى مصر

بدأت آثار المشكلة الغذائية فى العالم تظهر فى الدراسات الاقتصادية الحديثة منذ عام ١٧٨٩ حينما ظهر كتاب توماس روبرت مالتس بعنوان «مقال فى مبدأ السكان» حيث كتب فيه رأيه الذى يتلخص فى أن التكاثر الانسانى ان لم يحد قد يؤدى الى تزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية بينما يسير التزايد فى الموارد الغذائية حسب متوالية

عددية .

ولكن المشكلة الغذائية أثيرت فى مصر منذ العصور القديمة حيث ذكرت الكتب السماو ية أن أول محاولة للتأمين الغذائى كانت فى مصر بتكليف من الحق تبارك وتعالى لسيدنا يوسف عليه السلام ليقوم بهذه المهمة فى صورة مخزون غذائى استراتيجى من القمح يكفى لمدة سبع سنوات عجاف وهذا المخزون يمثل جانب المدى القصير فى الاطار العام لقضية الأمن الغذائى .

وقد كتب تقى الدين أحمد المقر يزى عن تار يخ تطور المشكلة الغذائية فى مصر منذ عهد قدماء المصر يين حتى نهاية القرن الرابع عشر الميلادى فى كتابه عن تار يخ المجاعات فى مصر فى عام ١٤٠٦ ميلادية وقد قدر عدد المجاعات التى مرت بمصر فى تلك الفترة من التار يخ بحوالى ست وعشر ين مجاعة ، ورغم أنه لم يذكر كثيرا من المجاعات الأخرى ، لأنه اهتم فقط بمحاولة معرفة أسباب تلك المجاعات وطر يقة علاجها . وقد لخص أسبابها فيما يلى : (١) الظواهر الطبيعية مثل قصور النيل أو الآفات التى تصيب الغلال أو ر ياح تهيفها أو جراد يأكلها او ما شابه ذلك . (٢) بوار الزراعة نتيجة لز يادة استثمار الفلاحين عن طر يق رفع بدل ايجار الأراضى الزراعية والاستمرار فى ز يادة البدل كل عام حتى بلغ ايجار الفدان عشرة أمثاله فى بعض الأحيان ، لذلك كان على الفلاح نفقة انتاجية عالية فعلية أن يدفع أجور مرتفعة للأرض ، وأن يبتاع البذار غاليا ، وأن يز يد من نفقات الحرث والبذر والحصاد والدراس . أضف الى ذلك أن ز يادة الاضطهاد وكثرة مصادرة الأموال أدت الى ز يادة هجرة سكان الر يف ، واتساع نطاق البور ، وتهدم الكثير من القرى وموت آلاف من الفلاحين ، مما أدى الى

ندرة اليد العاملة وقلة الحيوانات الزراعية ، مما أدى إلى تفاقم أمر الغلاء ، وارتفاع الأسعار ، وانتشرت المجاعات والأوبئة . وقد عنى المقريزى بالمجاعات وفى رأيه بأنها هى الأزمات الاقتصادية التى تحدث فى بلدة معينة تحت النظم الاقطاعية أو شبه الاقطاعية أو الحرفية ، حيث الانتاج لا يزال بسيطا لا يعرف كثيرا من أدوات الانتاج مع تمركز رؤوس الأموال ، وذلك بالرغم من أن ظاهرة الأزمة تختلف عن ظاهرة المجاعة . فالأزمة يرافقها انخفاض شامل لأسعار مختلف السلع ، بينما المجاعات يلازمها ارتفاع عنيف قوى فى أسعار بعض السلع التى ترتبط ارتباطا قويا بتأمين العيش الضرورى للانسان من مأكل وملبس وعلاج .

وقد درس المقريزى أيضا أهمية دور النقود فى حياة المجتمعات باعتبارها الأساس التعبيرى عن ثمن المبيعات وقيمة الأعمال الاقتصادية ، فضلا عن أنها اما أن تكون عامل اضطراب أو عامل استقرار ، شارحا ما حدث فى المجتمع المصرى ، أنه عند ارتفاع الأسعار وغلاء المبيعات وقيم الأعمال ظهرت الضائقة الاقتصادية العنيفة التى تمثلت فى المجاعة . كما درس المقريزى أيضا أثر ارتفاع الأسعار فى حالة التضخم وقسم المجتمع المصرى على أساسه الى سبعة أقسام : هم أهل الدولة ومياسير التجارة ومتوسطو الحال من التجار ثم أصحاب الفلاحة والحرث والفقهاء وطلاب العلم وأصحاب الصنائع وأرباب المهن موضحا أثر التضخم على كل قسم من تلك الأقسام .

واستمرت الأحوال والظروف الاقتصادية فى مصر كما رسمها المقريزى حتى نهاية عهد المماليك وحضور الحملة الفرنسية الى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر وانتهت بقيام حكم محمد على وابنه سعيد

وحفيده اسماعيل فى القرن التاسع عشر . الذين نقلوا الى مصر الثورة الصناعية بمتناقضاتها ، التى أدت ظهور بعض المجاعات التى أطلق عليها الأزمات الاقتصادية التى كانت ملازمة للنظام الرأسمالى ، والتى أخذت فى الشدة والاتساع والعمق فى المرحلة الامبريالية أى مرحلة الاستعمار الحديثة التى بدأت بحفر قناة السويس خاصة بعد انتشار الصناعة الرأسمالية و بعد الاحتلال البريطانى الذى أدى الى ادخال الآلة الميكانيكية وازدياد تمركز الانتاج ورأس المال ، وايجاد الارتباطات الواسعة مع العديد من المؤسسات الانتاجية العالمية ، مما أدى الى توطيد الاحتكار والارتباط بالأسواق العالمية المالية . و بذلك أصبح الاقتصاد المصرى يشعر بين وقت وآخر بهزات اقتصادية عنيفة تبدأ بهبوط الأسعار وتوقف النشاط الاقتصادى من جديد مما أدى الى اصابة المجتمع المصرى بأزمات اقتصادية فى بعض السنين ، كانت تؤدى الى تعظيم خسائر الشركات والمؤسسات فى تلك الأزمات ، وتوجيه ضربات موجعة للمحتكرين . أما فى حالة عدم التوازن بين انتاج الأغذية والطلب عليها أو ما يطلق عليها بالمجاعات ، ففيها يصبح المحتكرون أسياد الموقف ويجنون أرباحا هائلة على حساب بؤس الجماهير .

ولقد كان للحرب الباردة قبل الحرب العالمية الأولى آثارها فى حدوث الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩١٣ ، و بعد نهاية تلك الحرب العالمية ظهرت الأزمة الاقتصادية الكبرى فى عام ١٩٢٩ وأخذت تنتقل من دولة الى أخرى نظرا لتشابك العلاقات الاقتصادية فى مرحلة من الاحتكار مما كان له أثره فى تدهور اقتصادى كبير ساد العالم فى الفترة من (١٩٣٠ - ١٩٣٩) و بذلك أصبح التدخل الحكومى المباشر فى الزراعة وفى توجيه العمليات التسويقية الزراعية وتنظيمها مقبولا

جدول رقم (١)

انتاج واستهلاك واستيراد أهم السلع الغذائية

في مصر للسنوات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بالألف طن

السلع الغذائية	استهلاك السلع الغذائية عام ٧٨ بالألف طن	انتاج السلع الغذائية عام ٧٨ بالألف طن	استيراد السلع الغذائية عام ٧٨ بالألف طن	الفجوة الغذائية أونسبة الواردات من الاستهلاك ١٩٧٨	استيراد السلع الغذائية عام ٧٩ بالألف طن
القمح	٦١٠٠	١٦٩٧	٤١٠٢	٦٧٪	٤٥٠٠
الذرة	٣٣٢٥	٢٧٢٤	٦٠١	١٨ر١٪	٨٠٠
الفول	٣٣٠	٢٧٠	٦٠	١٨ر٢٪	٦٠
العدس	٨٥	٢٤	٦١	٧٢٪	٧٥
السمسم	٤٥	١٨	٢٧	٦٠٪	—
الزيوت النباتية	٣٧٥	١٠٢	٢٧٣	٧٣٪	٣٢٠
السكر	٨٥٠	٦٢٥	٢٢٥	٢٦ر٥٪	٣٥٥
اللحوم الحمراء	٣٢٠	٣٠٥	٨٩	٢٨٪	٨٠
لحوم الدواجن	—	١٣٠	٨ر٥	—	٢٠
الأسماك	٢٠٧	١٤٧	٦٠	٢٩٪	—

المصدر: جمعت واحتسبت من البيانات الاحصائية من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - القاهرة ١٩٧٩ .

للسياسة الزراعية . ولكن كان لحدوث الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) أثرها فى حل تلك الأزمة الاقتصادية .

ورغم التزايد السكانى فى مصر فى تلك الفترة فقد كانت حتى منتصف القرن العشرين تتمتع بقدر من الكفاية الذاتية فى انتاج الغذاء ولم تكن مصر تستورد من السلع الغذائية الا القليل ، ولكن منذ أوائل الستينيات بدأت واردات مصر من السلع الغذائية تتزايد باستمرار لعدم تمشى نمو الانتاج الغذائى مع معدل النمو السكانى وبالتالى الطلب على الغذاء .

الاستهلاك الغذائى المصرى

أصبحت دراسة مشكلة الاستهلاك الغذائى اليوم أكثر تعقيدا نتيجة لتعدد السلع والاحتياجات التى يرغب المستهلك فى الحصول عليها . كذلك يدرس الاستهلاك الغذائى من ناحية الاستهلاك الفردى وهو مقدار نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك القومى .

وتتباين السلع التى يستهلكها المستهلكون كمية ونوعا من فرد الى فرد بيئة الى بيئة ومن وقت الى وقت نتيجة لعوامل عديدة تؤثر على مستوى الاستهلاك الشخصى للسلع المختلفة وتعمل عملها داخل هذا الاطار فتحدث تغييرا نسبيا فى بنود الانفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات . وقد درس كثير من الاقتصاديين العلاقة بين الدخل الشخصى والاستهلاك الشخصى منذ عام ١٦٧٢ فى دراسات أولية فى انجلترا وفرنسا حتى ظهر أرنست أنجل فى انجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر واستعمل طريقته الاحصائية لدراسة تلك العلاقة ، وذلك بتقسيم نفقات دخل الأسرة الى أقسام رئيسية ثم حسب النسبة المئوية لمتوسط تلك النفقات بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخول

لمختلف الأسر وقد استنتج من دراسته أن النسبة المئوية من الدخل التى تنفق على الغذاء تقل كلما زاد الدخل . وقد قام الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة المصرى (مصلحة الاحصاء والتعداد) بدراسة عن انفاق الأسرة فى مصر عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ وقد اتضح منها أن جزءا كبيرا من هذه الميزانية ينفق على الغذاء اذ يبلغ حوالى ٧٠٪ منها فى الريف وحوالى ٥٥٪ منها فى الحضر، و يبلغ متوسط انفاق الأسرة على المنتجات الحيوانية حوالى ١٦٪ من متوسط اجمالى الانفاق الاستهلاكى للأسرة فى الريف ، وحوالى ٢٠٪ من متوسط اجمالى الانفاق الاستهلاكى فى الحضر. وفى عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ احتسبت بيانات الانفاق بعد تعديلها بالرقم القياسى للأسعار (باعتبار عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ سنة للأساس) ومنه اتضح أن نسبة الانفاق على الغذاء قد انخفض الى ٦٣٪ فى الريف ، والى حوالى ٥٣٪ فى الحضر وذلك من اجمالى الانفاق الاستهلاكى للأسرة على السلع والخدمات .

وقد ظهرت فى مصر فى السنوات الأخيرة مشكلة الاختلال فى التوازن بين الموارد الطبيعية والموارد الانسانية اذ أصبح ازدياد الرقعة المزروعة لا يساير ازدياد السكان الذين قدروا فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٣٧ مليون نسمة منهم ٥٦٪ عبارة عن سكان ريفيين و ٤٤٪ عبارة عن سكان حضريين . وقد قدر معدل ازدياد السكان السنوى فى السنوات الخمس الأخيرة بحوالى ٢٫٢٤٪ و بذلك فمن المتوقع أن يصل عدد لسكان فى مصر فى عام ١٩٨٠ الى ٤١٫٨ مليون نسمة ، كما قدر أن معدل الازدياد السكانى السنوى خلال العشرين عاما التالية قد يصبح حوالى ٢٫٠٢٪ ولذلك فمن المتوقع أن يصل عدد السكان فى مصر فى نهاية هذا القرن أى عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٦٢٫٦ مليون نسمة وستصل

نسبة عدد السكان الحضريين الى ٥٠٪ . على أساس هذا المعدل فيقدر الاحصائيون أن عدد سكان القاهرة فى عام ٢٠٠٠ سيصل الى حوالى ١٧ر١ مليون نسمة أى أنه سيمثل سكانها حوالى ٢٥٪ من سكان الجمهورية .

وعموما فان متوسط ما يتحصل عليه الفرد سنويا من غذاء فى مصر يقل عن مثيله فى بعض دول العالم المتقدمة . وقد قدر أن متوسط ما يتحصل عليه الفرد يوميا من المواد الغذائية فى مصر بحوالى ١٣٤٠ جم (فى الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤) . وقيمتها السعرية قدرت بحوالى ٢٩٤٥ سعرا . ولما كانت زيادة السعرات لا تعتبر دليلا على سلامة التغذية اذ أنه لابد من توفر عناصر الغذاء الأخرى مثل البروتينيات والمواد المعدنية والفيتامينات ، وغذاء الفرد فى مصر ينقص كثيرا من حيث نوعه واستيفائه لحاجات الجسم الغذائية فهو لا يحتوى على أكثر من ٤٦ جم من الدهون و ٨٠ جم من البروتين أما ما يخص الفرد فى مصر من البروتينات الحيوانية مثل اللحوم والبيض فهو ضئيل نسبيا اذ لا يزيد متوسط نصيبه اليومى عن ٩ر١٠ جم بينما ، يخص الفرد فى الأرجنتين حوالى ٥٦ جم وفى انجلترا حوالى ٤٥ جم وفى فرنسا حوالى ٣٨ جم . (متوسط ١٩٦٧ - ١٩٧٢) .

وقد أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة بهيئة الأمم الى أن الفجوة الغذائية بين الطاقة الانتاجية المتوقعة من الألبان واللحوم والبيض فى مصر فى عام ١٩٨٥ وبين تحقيق مستوى استهلاكى مناسب من البروتين الحيوانى قدره حوالى ٥ر١٢ جم فى اليوم للفرد سوف تكون كبيرة نسبيا . وفضلا عن ذلك فان متوسط نصيب الفرد فى مصر من الفاكهة والخضر ضئيل .

وقد اتضح من مختلف الدراسات أن انتاج مصر من الغذاء لم يعد يكفى الاحتياجات الغذائية لها لذلك أصبحت مصر تعتمد على الاستيراد فى سد النقص خاصة منذ الخمسينيات لهذا أصبحت مشاكل استيراد القمح والذرة واللحوم والألبان ومنتجاتها والشاى من أهم المشاكل التى تهتم بها مصر فى السنوات الأخيرة اذ أن قيمة الواردات السنوية ارتفعت من ٥٠ر٤ مليون جنيه سنويا للفترة من (١٩٥٠ - ١٩٥٢) الى حوالى ٢٧٦ مليون جنيه سنويا متوسطا للفترة من (١٩٧٠ - ١٩٧٣) الى أن وصلت اعتمادات استيراد السلع الغذائية فى عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه . ولا ريب أن هذه الزيادة ترجع كلها الى الارتفاع فى الأسعار وليست ظاهرة طارئة وانما هى نتيجة مباشرة لضغط السكان المتزايد على رقعة الأرض المحدودة والجدول (١) بين الفجوة الغذائية أو نسبة الواردات من الاستهلاك فى عام ١٩٧٨ فى مختلف السلع الغذائية التى تنتجها مصر والتى تتراوح بين حوالى ١٨٪ - ٧٣٪ مما يوضح مدى الجهد الذى يلزم لتحقيق الاستكفاء الذاتى النسبى للسلع الغذائية فى مصر.

إنتاج الغذاء فى مصر

يعتمد الانتاج الغذائى اعتمادا أساسيا على الانتاج الزراعى اذ أن معظم السلع الغذائية تعتبر منتجات زراعية . ومما لاشك فيه أن الانتاج الزراعى المصرى قد حقق نموا وتطورا ملحوظا فى السنتين الاخيرتين بصفة عامة . وقد ظهر أثر هذا التطور فى ارتفاع غلة الفدان من المحاصيل الغذائية وفى زيادة الانتاج الغذائى ولو أن ذلك ليس بالقدر الكافى لمتطلبات الاحتياجات الغذائية القومية . فمصر لا تنتج أكثر من نصف احتياجاتها من أهم السلع الغذائية ولو أنه أحيانا لا تنتج أكثر من الربع ، ولذلك فان الانتاج الغذائى فى مصر يعتمد على عاملين رئيسين هما : (١) التنمية الزراعية الرأسية أو التكثيف

الزراعى (٢) التوسع الزراعى الأفقى .

وتدل الاحصاءات المصرية على أن مساحة الأرض المزروعة كانت حوالى ٥ر٧ مليون فدان فى عام ١٩٥٢ ، وقد وصلت فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٢ مليون فدان رغم أن عدد السكان ارتفع فى نفس الفترة من ٢١ مليون نسمة فى ١٩٥٢ الى ٣٧ر٢ مليون نسمة فى عام ١٩٧٥ . ووصلت مساحة الرقعة الزراعية على مشارف عام ١٩٨٠ الى حوالى ٦ر٥ مليون فدان ، تستغل بأسلوب الزراعة المكثفة نسبيا فى دورات زراعية ثلاثية أو ثنائية وفقا لسياسة ثابتة تقليدية قدرت على أساسها المساحة المحصولية بحوالى ٨ر١١ مليون فدان .

ولما كانت الأرض الزراعية هى عنصر الانتاج الزراعى الرئيسى ونظرا لمحدودية الأرض الزراعية فى مصر ورغم أن مصر تتبع دورات زراعية مكثفة وصلت بالمساحة المحصولية فى عام ١٩٧٥ الى حوالى ٢ر١١ مليون فدان محصولى . ولكن باحتساب المساحة المحصولية التى يمكن زراعتها بمختلف المحاصيل الغذائية المصرية فى نفس العام للتوصل الى الاستكفاء الذاتى ، وجد أن تلك المساحة المحصولية تبلغ حوالى ١٥ مليون فدان وذ لك كان يستلزم زيادة الرقعة الزراعية فى عام ١٩٧٥ بحوالى مليونين من الأفدنة من الأراضى الزراعية للوصول الى الاستكفاء الذاتى .

وفضلا عن ذلك يتصف القطاع الزراعى المصرى بصغر الحيازات وتفتتها حيث توزع الأرض الزراعية به الى حوالى ٦ مليون قطعة يملكها ٥ر٢ مليون حائز . ونظرا لتباين تلك الحيازات وصغر مساحتها وتشتت منوال استغلالها فانه يصعب تجميع تلك الأراضى الزراعية فى وحدات اقتصادية كبيرة مما يؤدى الى انحرافها عن النمط الأمثل للكفاية الانتاجية القومية اذ يتم تحديد النمط الزراعى بها على أساس الاربحية الفردية فقط .

وقد قامت وزارة الزراعة المصرية بدراسات خاصة بتصنيف الأراضى الزراعية المصرية القديمة وأمكن تقسيمها الى أربع درجات حسب جدارتها الانتاجية وقد اتضح منها أن أراضى الدرجة الأولى ذات الانتاجية العالمية

تمثل ٥٪ من مجموعة الأراضى الزراعية . أما الأراضى الدرجة الثانية ذات الانتاجية فوق المتوسطة فتمثل ٣٤٪ . فى حين أن أراضى الدرجة الثالثة ذات الانتاجية المتوسطة فقد قدرت بحوالى ٢٨٪ وأخيرا وجد أن أراضى الدرجة الرابعة ذات الانتاجية المنخفضة فتشمل ٣٣٪ من مجموع الأراضى الزراعية المصرية . وتقدر مساحة الدرجتين الأخيرتين بحوالى ٣٫٥ مليون فدان ومعظمها فى محافظات كفر الشيخ وأسوان وقنا وسوهاج والفيوم ، وجزء كبير من هذه الأراضى يستغل فى انتاج الأعلاف .

وقد قامت سياسة الدولة فى مصر بتنظيم الانتاج الزراعى على أساسين ، أولهما محاولة تجميع الاستغلال الزراعى واعداد الدورات الزراعية وفقا لمتطلبات الاستهلاك الغذائى الداخلى وتوفير فائض للتصدير . و يقوم الأساس الثانى على توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة وتقاوى ومبيدات بأسعار مناسبة للمزارعين . وتتحمل الحكومة فى سبيل ذلك بعض الأعباء المالية ، فضلا عما تقوم به الدولة أحيانا من وضع نظام للحوافز السعرية لتشجيع الانتاج لبعض المحاصيل الغذائية الاستراتيجية الهامة .

ورغم ذلك فقد عجزت انتاجية المحاصيل الزراعية المصرية عن تحقيق معدلات النمو المطلوبة فى الانتاج الغذائى فى الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٦ اذ قدر النمو السنوى فى انتاجية القمح والذرة فى تلك الفترة بين ١٫١٪ - ١٫٩٪ . أما انتاجية الأرز والفول والقطن فقد انخفضت بمعدل ١٫١٪ - ١٫٢٪ كما انخفضت انتاجية الفاكهة والخضر . لهذا كان على الزراعة المصرية لكى تواجه الطلب الداخلى المتزايد من الغذاء ولتوفير النقد الأجنبى المطلوب لشراء الاحتياجات الغذائية التى لا تنتج فى مصر ، أن تقوم بتكثيف الدورات الزراعية بزراعة الحدود القصوى من المحاصيل الغذائية والتصنيعية وكذلك المحاصيل التصديرية وذلك مع تحسين التربة الضعيفة وصيانتها .

وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٤ بدراسة هذا التكثيف الزراعى وكانت نتيجة هذه الدراسة أن قدمت

ثلاثة بدائل للتركيب المحصولى المقترح فى مصر لعام ١٩٨٥ فى ضوء محدودية الموارد المائية وذلك مع اتخاذ التركيب المحصولى لعام ١٩٧٠ أساسا لذلك ، على أن يعكس تلك البدائل أنماطا مختلفة من الانتاج وليس مستويات مختلفة من الانتاج ، فالبديل الأول يعطى وزنا أكبر للصادرات ، أما البديل الثانى فقد ارتكز على انتاج الغذاء وتأمينه ، والبديل الثالث استند على استخدام الأرض والمياه فى انتاج نسب متزايدة من الحاصلات ذات القيمة المرتفعة .

العوامل المؤثرة على الانتاج الغذائى

يعتمد زيادة الانتاج أساسيا على زيادة مدخلات الانتاج الزراعى وهى الأرض والماء واليد العاملة ومستلزمات الانتاج الرأسمالية والمعرفة الفنية . ولكن بالنسبة للمزراعين فى الدول النامية فان امكانية زيادة استخدام المستلزمات الانتاجية والحافز على استخدامها يعتمد أساسيا الى حد كبير على توافر البنيات الأساسية والخدمات التى تقدمها الحكومة .

وبدراسة زيادة مدخلات الانتاج الزراعى من ناحية الأراضى الجديدة فى مصر اقترحت خطة التنمية زيادة المساحة المزروعة على أساس من التوسع الزراعى الأفقى بقدر كاف . وبالرغم من ذلك كان هدف التنمية الزراعية الرئيسى هو تحسين الغلة الانتاجية بالتوسع فى استعمال الصرف المغطى ، وبترشيد أساليب الرى وبتنويع الحاصلات وباستعمال التقاوى المحسنة . وبزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات والتوسع فى استعمال الميكنة الزراعية ، وبتطبيق نظام تسويقى ذى كفاية عالية فى مراحله المختلفة من نقل وتخزين وغيرهما ، مع ضرورة تنفيذ كل تلك الأساليب التنموية المذكورة بصورة متكاملة ، حتى تكون آثارها بصورة ايجابية كاملة فى زيادة الغلة الانتاجية .

وفى الواقع فانه لا يمكن تحقيق هدف التوسع الزراعى الرأسى فى زيادة الغلة الانتاجية الا بتطبيق برامج دقيقة الاعداد للوفاء بالمستلزمات الأربعة التالية :

(١)توفير بيئة فيزيقية مناسبة متحررة من الجفاف ومن الغمر العميق بالمياه ، توافر ايراد مائى كاف ومضمون (٢) استمرار تدفق واستعمال الأصناف الجديدة المناسبة التى تقاوم الآفات والأمراض النباتية ، والقادرة على توفير غلات عالية استجابة للتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، و يستدعى ذلك القيام ببرامج متعددة للتربية ولانتاج الأصناف واختبارها ، لضمان توفير البذور الجودة والعالية الانتاج للمزارعين بكميات مناسبة (٣) التخطيط الدقيق لتوفير امدادات كافية للمزارعين من المخصبات ومبيدات الآفات والآلات الزراعية الحديثة ، على أن يدعم ذلك بتوفير التسهيلات الائتمانية الكامنة (٤) بناء هيكل تسويقى منظم يحقق تسهيلات فى المراحل التسويقية مثل التخزين والنقل والتجهيز وغيرها ، مع ايجاد جهاز لتنظيم الحوافز السعرية تنظيما يحقق الكفاية الانتاجية المطلوبة .

استراتيجية التنمية الغذائية فى مصر

تتجه استراتيجية التنمية الغذائية فى مصر فى خطتها نحو طريقين أساسيين لتحقيق معدلات النمو المرجوة فى الانتاج الزراعى لتوفير الأمن الغذائى ولمعالجة مشكلة تزايد الفجوة الغذائية التى ترتبط ارتباطا ايجابيا مع التزايد المطرد فى عدد السكان ، والتى أصبحت أكبر مشكلة تجابه الاقتصاد القومى المصرى . و يتلخص هذان الطريقان فيما يلى :

أولا التكثيف الزراعى و يقصد به زيادة الكفاية الانتاجية فى الرقعة الزراعية المحدودة عن طريق التوسع الزراعى الرأسى بزيادة معدل التكثيف عن طريق استنباط وأقلمة المحاصيل الزراعية ذات فترة الحياة القصيرة نسبيا ، مع تحسين التربة وترشيد الرى والصرف ، والتوسع فى التسميد ، واقامة المشاريع الزراعية التكاملية مثل مشاريع الدواجن ومشاريع التصنيع الغذائى .

ثانيا الامتداد الزراعى الأفقى بتوسيع الرقعة الزراعية على أساس من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات مع استخدام أحدث أساليب ترشيد الرى مثل الرى بالرش أو الرى بالتنقيط مع القيام باجراء البحوث والتجارب الزراعية فى مختلف مناطق التوسع

الزراعى . وفيما يلى تفصيل لهذين الطريقين الأساسيين :

التكثيف الغذائى فى مصر

يهدف التكثيف الغذائى أو التوسع الزراعى الرأسى لى زيادة انتاجية الوحدة المحصولية للأرض الزراعية القديمة . و يعتمد ذلك أساسيا على تطوير التركيب المحصولى والدورة الزراعية للوصول الى أفضل استخدام للموارد الزراعية الأرضية على أساس الانتاجية المثلى والميزة النسبية للمحاصيل لكل منطقة بما يتناسب مع الظروف الطبيعية ، والوضع الاقتصادى الداخلى والخارجى ، مع الأخذ فى الاعتبار ما أمكن تحقيقه من الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الغذائية والتصنيعية .

ولما كان للتقاوى الأثر الفعال على الانتاجية لهذا كان من الضرورى وضع برامج لانتاج ذى صفات وراثية عالية الانتاجية تمتاز بجودة الصفات وتعميمها وتجديدها بصفة دورية ، مع التوسع فى انتاج التقاوى المنتقاه لمحاصيل الخضر محليا بمستوى لا يقل عن مستوى التقاوى المستوردة ، بما يضمن رفع انتاجيتها وتوفيرها للاستهلاك المحلى والتصدير ، وكذلك توفير شتلات الفاكهة ذات الانتاج العالى والخالية من الأمراض .

و ينطوى تحسين انتاج التقاوى على أساس انتاج أصناف مقاومة للأمراض والفطريات وللعوامل الطبيعية غير المواتية مثل نقص مياه الرى والجفاف والأمطار والرياح والبرودة ، وكذلك انتاج أنواع من المحاصيل التى يمكن أن تتلائم مع رفع معدل التكثيف ، ومع تطور أساليب العمليات الانتاجية فى ظل الميكنة الزراعية الكاملة التى أصبحت ضرورة توجبها حاجتنا الملحة الى زيادة الانتاج من مختلف المحاصيل ، والى استخدام الحيوان لانتاج اللحوم والألبان مع اعفائه من العمل المزرعى رفعا لكفايته الانتاجية من انتاجه اللحمى واللبنى . فضلا عن ضرورة الميكنة لعلاج مشكلة نقص العمالة الزراعية فى الريف وارتفاع أجور العمال الزراعيين التى نتجت عن الهجرة السكانية من الريف الى الحضر .

ولما كانت المواد الكيماوية أصبحت تلعب دورا كبيرا ومتزايدا فى النهوض بالانتاج الزراعى سواء كانت أسمدة كيماوية أو مبيدات حشرية أو فطرية فقد ظهرت أهمية التوسع فى استعمال تلك المواد السمادية خصوصا فى السنوات الأخيرة لتعويض نقص العناصر الغذائية لتعاقب المحاصيل الزراعية خلال سنوات طويلة وتعويضا لنقص الطمى فى مياه الرى الحالية .

وأخيرا فقد اهتمت حكومة مصر بالثروة الحيوانية والداجنية والسمكية فأقامت المؤسسات والشركات المتخصصة لتربية العجول والماشية وتسمينها وكذلك انتاج وتربية الدواجن ولصيد الأسماك وتسويقها ، وشجعت الجمعيات التعاونية المتخصصة فى تربية الماشية وفى صيد الأسماك واعانتها ماديا وفنيا ، كما شجعت مؤسسة الدواجن على استيراد السلالات العالمية من الدواجن ، التى تم توزيعها على صغار المزارعين ، ونتيجة لذلك فقد تحسن معدل الاكتفاء الذاتى النسبى لاستهلاك اللحوم والألبان والبيض والأسماك فى مصر فى السنوات الأخيرة .

الامتداد الافقى الزراعى فى مصر

ان تحقيق الزيادة المطلوبة فى الانتاج الغذائى لمواجهة الطلب المتصاعد منذ نهاية الحقبة الخمسينية من هذا القرن أوجب على مصر أن تقوم بتوسيع قاعدة الانتاج الزراعى بتنمية الموارد الأرضية والمائية باستغلال المستخدم منها بصورة أفضل . خاصة وأن مجال التوسع الزراعى فى المساحات القابلة للزراعة فى مصر يحتاج الى جهود مضنية ورؤوس أموال كبيرة فضلا أن نفقات هذا التوسع الأفقى تعتبر عالية نسبيا لأن كثيرا ما يكون التكثيف الزراعى فى الأراضى الزراعية المستغلة حاليا أكثر اقتصادا .

ولقد كانت تجربة مصر فى الامتداد الزراعى الأفقى منذ عام ١٩٥٢ تجربة فريدة يمكن أن نستنتج منها بعض الدروس التى يمكن أن تعتمد عليها مصر فى وضع خطة المستقبل فى هذا التوسع . فقبل عام ١٩٥٢ لم يكن معدل الاستصلاح والاستزراع السنوى فى مصر أكثر من ٢٥٠٠ فدان . وقد اقتصر

النشاط الحكومى فى هذا الميدان فى تلك الفترة على توصيل مياه الرى الى الأراضى المنبسطة غير المزروعة ، وترك مجال الاستصلاح والاستزراع والتعمير لجهود كبار الملاك وكذلك للشركات الأجنبية التى ركزت جهودها على الاتجار بالأراضى المستصلحة .

أما الفترة من عام ١٩٥٣ - ١٩٥٩ فقد بدأ التوسع الزراعى الأفقى وتدخل الدولة واشتراكها المباشر فى عمليات الاستصلاح والاستزراع . وقد بلغت المساحات المستزرعة خلال الفترة حوالى ٧٩ ألف فدان بداخل الوادى و بعض المناطق الصحراو ية بمعدل سنوى لا يز يد عن ١١ ألف فدان ، قد اعتبرت تلك الفترة مجالا للتدر يب فى استصلاح واستزراع الأراضى . وقد قدرت مساحة ما تم استصلاحه واستزراعه فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) بحوالى ٥٣٦ ألف فدان ، منها ٤٥٣ ألف فدان داخل الوادى وحوالى ٨٣ ألف فدان خارج الوادى بالمناطق الصحراو ية ، وذلك بمعدل سنوى قدره ١٠٠ ألف فدان . أما فى الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) فلم يتجاوز ما تم استصلاحه ٢٧٦ ألف فدان بمعدل سنوى قدره ٥٥ ألف فدان ، ورغم ذلك فان الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ لم تتضمن سوى استصلاح مساحة قدرها ٢١ ألف فدان .

ومن ثم يتضح أن جملة ما استصلح فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى نهاية عام ١٩٧٥ بلغ حوالى ٩١٢ ألف فدان . وقد قدرت المساحة الصالحة للاستزراع منها حوالى ٧٧٥ ألف فدان ، و باقى المساحة كانت عبارة عن منافع عامة و بلغت المساحة التى استزرعت منها حاليا حوالى ٦٠٠ ألف فدان ذات درجات مختلفة من الجدارة الانتاجية ، وتبقى حوالى ١٧٥ ألف فدان قابلة للاستزراع أيضا ولكنها متخلفة نسبيا وفى نهاية عام ١٩٨٠ أمكن تقسيم الأراضى المستصلحة والمستزرعة كما يلى :

(١) ٤٠٪ من المساحة المستصلحة بلغت الحدية الانتاجية .

(٢) ٢٨٪ من المساحة المستصلحة كانت تحت الحدية فى مراحل الاستزراع .

(٣) ٢٠٪ من المساحة المستصلحة تعطل استزراعها بسبب بعض المشاكل وحاجتها الى مشروعات استكمال .

(٤) ١٢٪ من المساحة المستصلحة موقوف بها عمليات الاستصلاح والاستزراع . ولم تسهم هذه الأراضى بصورة فعالة فى نمو الدخل الزراعى القومى أى قدر الدخل الناتج منها بحوالى ٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ بالأسعار الجارية .

أما الخطة الخمسية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) فقد استهدفت استكمال أعمال الاستصلاح والاستزراع المختلفة لكى تساهم بصورة فعالة فى الانتاج القومى . وقد بلغت قيمة الانتاج الزراعى المحقق من الأراضى المستزرعة الجديدة حوالى ٦٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥.

و يقدر أن يصل هذا الانتاج فى عام ١٩٨٢ حوالى ١٤٥ مليون جنيه (مقوما بأسعار عام ١٩٧٥) أى بزيادة تقدر بحوالى ٨٣ مليون جنيه ومعدل نمو سنوى قدره ١٩٪ . أما القيمة المضافة من تلك الأراضى المستزرعة الجديدة فقد قدرت فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٣٠ مليون جنيه و يقدر أن تصل فى عام ١٩٨٢ الى حوالى ٧٢ مليون جنيه (مقوما بأسعار عام ١٩٧٥) أى بزيادة قدرها حوالى ٤٢ مليون جنيه ومعدل نمو سنوى قدره ٢٠٪ .

الآفاق المستقبلية لانتاج واستهلاك الغذاء فى مصر

اتجهت مصر فى سياستها فى السنوات الأخيرة نحو زيادة امدادات الأغذية بوضع برامج توسعية فى انتاج الغذاء للقضاء على العوز وسوء التغذية خلال التنمية الزراعية . وقد نجحت هذه التنمية فى زيادة انتاج الأغذية ولكن التقدم الذى تم احرازه لم يكن كافيا ، لذلك كان من الضرورى الاهتمام بزيادة غلة

محاصيل الحبوب بأكبر سرعة ممكنة ليس فقط لأنها تمثل العنصر الأساسى للسعرات والبروتين فى الغذاء البشرى أو لأنها تمثل العنصر الأساسى فى مواد العلف المركز لتغذية الحيوانات الزراعية بل لأن هذا ضرورى لتوفير الأراضى الزراعية لانتاج المحاصيل الزراعية الأخرى اللازمة للتصدير.

وقد أكدت المؤشرات الاحصائية لقطاع الزراعة فى مصر أن ارتفاع معدل نمو الانتاج الزراعى وصل الى ٣٫٨٪ فى عام ١٩٧٩ مقابل ١٫٦٪ فى عام ١٩٧٦ - لذلك بدء الخبراء من عام ١٩٨٠ فى وضع أعداد خطة متكاملة للسنوات الخمس القادمة ، تستهدف اعادة النظر فى التركيب المحصولى المصرى لكى يناسب أهداف التصدير خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادى وتوفير احتياجات مصر من الغذاء مع تقدير احتياجات القطاع الزراعى من مستلزمات الانتاج لزيادة الانتاج الغذائى والدخل الزراعى من خلال رفع الكفاية الانتاجية للبنيان الزراعى واستغلال الموارد الزراعية المتاحة لمواجهة نقص الأغذية وتحقيقا لمزيد من الاكتفاء الذاتى النسبى لبعض السلع الغذائية .

كما أنه من المتوقع أن يصل عدد السكان فى مصر فى عام ٢٠٠٠ الى حوالى ٦٢٫٦ مليون نسمة وهذه الزيادة الضخمة لابد أن تقابل بالتوسع الزراعى الأفقى و بالتكثيف الزراعى اللذين تثبت أهميتها فى مصر وفى بعض الدول الأخرى ، وذلك مع ضرورة الاهتمام بالانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى خاصة وأن النقص الأساسى فى تغذية الفرد فى مصر هو فى نقص البروتين الحيوانى . فرغم أن الحد الأدنى لاحتياجات الفرد هو ٢٩ جم يوميا بينما يحصل المواطن المصرى على ٩- ١٠ جم يوميا فقط . فان الهدف الغذائى من البروتين الحيوانى أصبح هو المحافظة على هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٠ . وللوصول الى ذلك يجب أن تضاعف مصر انتاجها من اللحوم والدواجن والألبان والبيض والأسماك حتى عام ٢٠٠٠ عما هو عليه الآن .

فلمضاعفة نصيب الفرد فى مصر من البروتين الحيوانى أى للوصول به الى ٢٠ جم يوميا فى عام ٢٠٠٠ يجب أن يصل انتاج مصر الى ٥٥٠ ألف طن من

اللحوم و ٥٠٠٠ طن من الألبان و ٥٠٠ ألف طن من الدواجن و ٣٠٠ ألف طن من البيض و ٢٦٠ ألف طن من الأسماك . ولا يمكن الوصول الى هذا المستوى الا بحل العقبة التى تواجه التوسع فى الانتاج الحيوانى والسمكى وهى مشكلة الأعلاف التى يمكن حلها عن طريق الأراضى الجديدة المستزرعة واستعمال مخلفات مصانع الأغذية والمطاعم والمنازل ، وذلك مع التوسع فى المزارع السمكية والحيوانية والداجنية المتخصصة ، ولكى يتحقق التوازن بين الانتاج والاستهلاك الغذائى فى مصر لابد من ترشيد الاستيراد والتوزيع والاتجار فى السلع الغذائية مع الاهتمام برفع الكفاية لمختلف المراحل التسويقية من تخزين ونقل وتدريج وتعبئة تلك السلع فى عبوات مناسبة مع المواءمة بينها و بين الحاجات الأساسية للناس واستهلاكهم ، ووضع الحوافز التى تشجع الموزعين على منع الفاقد من تلك السلع ، واتخاذ الاجراءات التى تمنع أن يكون المستفيدين هم الموزعون والتجار ، والخاسرون هم المنتجون والمستهلكون ، وذلك تحقيقا لعدالة التوزيع وضمانا للأمن الغذائى للناس كافة .

أبعاد مشكلة الغذاء فى مصر

يزيد فى خطورة مشكلة الغذاء فى مصر اعتمادها على الخارج فى توفير الواردات الغذائية . وهذا الوضع ينطوى على مخاطرة عديدة ، خاصة وأن الدول المصدرة للغذاء خاصة للقمح قليلة العدد وفى حدود أربعة دول رئيسية بامكانها السيطرة على صادرات القمح والحبوب العالمية وتكوين احتكار قوى اذا اقتضى صالحها ذلك ممارسة السياسة الاحتكارية اذا أرادت .

وقصور الانتاج الغذائى فى مصر عن سد حاجة الاستهلاك واتساع الفجوة الغذائية ، الذى استمر للعشرين سنة الأخيرة سيتزايد حتى عام ٢٠٠٠ ، يرجع أساسا الى خطط التنمية الزراعية التى سارت عليها مصر والتى ازداد معها تدهور الوضع الغذائى . ولهذا فان امكان البدء فى السيطرة على الفجوة الغذائية يتطلب عملا مستمرا فى مجال التنمية الزراعية مع دراسة أولوية تنمية الانتاج الغذائى كما يتطلب تقديم مقادير كبيرة من الاستثمارات المالية الى القطاع

الزراعى حتى يمكن زيادة معدلات النمو فى هذا القطاع . واستنادا الى الحقائق الأساسية عن مشكلة الغذاء فى مصر ، يجب العمل فى مجال الأمن الغذائى فى اتجاهين متكاملين هما :

١ - تأمين الأمن الغذائى فى المدى القصير أو المتوسط عن طريق بناء مخزون غذائى استراتيجى كتأمين ضد المخاطر السياسية الناجحة عن احتمال توقف الواردات الغذائية من الخارج فضلا عن التقلبات الانتاجية المحتملة من سنة لأخرى .

٢ - تأمين الأمن الغذائى فى المدى الطويل عن طريق تنمية الانتاج الغذائى بتعبئة كافة الطاقات الطبيعية والبشرية والرأسمالية والتنفيذية .

وفى الحالتين لابد من التعرف على المعوقات الرئيسية للتنمية الغذائية واقتراح الحلول الأساسية لتلك المعوقات . وقد قام عديد من الهيئات الدولية والعربية والأجنبية والمصرية بعديد من الدراسات التنبئوية عن مستقبل الانتاج الغذائى ومستقبل الاستهلاك الغذائى ومستقبل التجارة الخارجية الغذائية فى مصر ومنها أمكن تقدير معدلات الاكتفاء الذاتى الغذائى وما يترتب عن ذلك من وجود فجوة غذائية فى مصر فى الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠ ويمكن استخلاص النتائج التى أمكن التوصل اليها من تلك الدراسات فيما يلى :

مستقبل الانتاج الغذائى فى مصر

ان الرقعة الزراعية الحالية فى مصر على الرغم من ضيقها بالنسبة لعدد السكان الا أن توسعها المنتظر لن يكون الا بمعدل محدود حيث يقدر أنها سوف تزيد من ٦ر٢ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٨ مليون فدان فى عام ١٩٨٥ والى حوالى ٧ر٤ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠ ، وتحت فرض أن معدل التكثيف الزراعى فى تلك الرقعة الزرعية سيستمر ثابتا بحوالى ١ر٨ مليون فدان فان ذلك يحقق مساحة محصولية تقدر بحوالى ٢ر١١ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ ، ينتظر أن

ترتفع الى ١٢ر٢ مليون فدان فى عام ١٩٨٥ ، ثم الى ١٣ر٣ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠ . وعلى أساس ذلك فان نصيب الفرد من الرقعة الزراعية فى مصر فى عام ١٩٧٥ كان حوالى ٤ قيراط وفى عام ١٩٨٥ سوف يكون حوالى ٣ر٤ قيراط ثم ينخفض هذا النصيب فى عام ٢٠٠٠ الى ٢ر٨ قيراط . أما نصيب الفرد من المساحة المحصولية فينتظر أن ينخفض من ٧ر٤ قيراط فى عام ١٩٧٥ الى ٦ر٢ قيراط فى عام ١٩٨٥ ثم الى ٥ر٥ قيراط فى عام ٢٠٠٠ . الأمر الذى يؤدى بالضرورى الى انخفاض نصيب الفرد من الانتاج الزراعى وذلك لانخفاض المساحة المحصولية الفردية .

وقد أمكن التنبؤ بهذه التقديرات بخصوص مساحة الأراضى الزراعية فى مصر فى عامى ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ على أساس الموارد المتاحة من المياه والفاقد منها ومعدلات استصلاح واستزراع الأراضى فى الثلاثين عاما التى مضت . كما أمكن على أساس التركيب المحصولى الراهن والسياسة الزراعية المقترحة فى الخطة الخمسية ١٩٨٠ - ١٩٨٤ توزيع المساحات المحصولية المتوقعة من مجموعات المحاصيل الغذائية ونسبة كل مجموعة من المساحة المحصولية واجمالى انتاج تلك المحاصيل الغذائية لسنوات ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، ٢٠٠٠ وذلك ما يبينه الجدولين (٢) ، (٣) .

و برغم ما أحرزته مصر من تقدم فى انتاج الغذاء فى عام ١٩٧٥ فان انتاج الغذاء فى مصر لازال غير كاف للاحتياجات الاستهلاكية مما أدى الى زيادة اعتماد مصر على واردات الأغذية فمصر استوردت عام ١٩٧٥ حوالى ٣ر٨ مليون طن من القمح والأذرة ، ١١٧ ألف طن من السكر و ٢٦٥ ألف طن من الزيوت النباتية و ١٥١ ألف طن من البقوليات كما استوردت أيضا من المنتجات الحيوانية حوالى ٨٦ ألف طن من الألبان و٩٧ ألف طن من اللحوم و ٣٩ ألف طن من الأسماك .

وأمام هذه الفجوة الغذائية الكبيرة والتى ينتظر استمرارها نتيجة لتزايد عدد السكان فى مصر من ٣٧ر٢ مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى ٤٦ر٤ مليون نسمة فى عام ١٩٨٥ والى ٦٢ر٦ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ . فانه ينبغى على مصر مضاعفة الاستثمارات الموجهة الى قطاع الزراعة والرى والصرف حتى يمكن النهوض بذلك القطاع واحداث التنمية الزراعية المطلوبة سواء كانت أفقية بزيادة الرقعة المزروعة أو رأسية بزيادة انتاجية الزروع الغذائية تحقيقا لزيادة الانتاج الغذائى نسبيا لمقابلة الاستهلاك الغذائى المتزايد المنتظر.

مستقبل الاستهلاك الغذائى فى مصر

تبدأ دراسة مستقبل الاستهلاك الغذائى فى مصر بدراسة انفاق الأسرة . وقد بدأت دراسات انفاق الأسرة فى مصر من أوائل الخمسينات وانتهت بدراسة ميدانية قام بها الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فى أواخر الخمسينيات ثم عدلت على أساس تغير مستوى الأسعار فى الستينيات ولكن لم تكن عن طريق دراسات ميدانية وقد أثبتت تلك الدراسات أن انفاق الأسرة متغير بتغير الدخل ، ولكن هذا التغير يختلف فى استهلاك السلع الضرورية عن استهلاك السلع شبه الضرورية وكذلك عن استهلاك السلع الكمالية كما اتضح أيضا أن هناك تفاوتا بين استهلاك الريفيين واستهلاك الحضريين .

وقد قدر متوسط استهلاك الفرد المتوقع من السلع الغذائية الرئيسية فى مصر لعامى ١٩٨٥ و٢٠٠٠ - جدول (٤) .

ومن تقدير الانتاج الغذائى المتوقع والاستهلاك الغذائى المتوقع يمكن احتساب معدل الاستكفاء الذاتى للسلعة على أساس أنه يساوى اجمالى الانتاج الغذائى من السلعة مقسوما على اجمالى الاستهلاك الغذائى (الذى يمثل الانتاج زائدا الواردات أو ناقصا الصادرات) .

المعوقات الرئيسية للتنمية الغذائية فى مصر

تتمثل المشكلة الغذائية فى مصر فى استمرار تزايد الاحتياجات الغذائية

بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة فى الانتاج الغذائى مما يترتب عليه ارتفاع مستمر فى معدل تزايد الواردات الغذائية التى أخذت تستنفذ الجانب الأكبر من حصيلة الصادرات المصرية ، والتى قد تصبح غير كافية للوفاء باحتياجات الاستيراد الغذائى التى أخذت فى التزايد فى السنوات الأخيرة ارتباطا بمعدل النمو السكانى ، وكنتيجة للتدهور فى المعدلات الانتاجية الغذائية فى بعض السنوات الذى قد يحدثه بعض المعوقات الرئيسية للتنمية الغذائية الرأسية فى بعض السنوات الذى قد يحدثه بعض المعوقات الرئيسة للتنمية الغذائية أو الرئيسية أو الأفقية . خاصة وأن المشكلة فى استكمال الفجوة الغذائية قد لا تكون فى توفير النقد اللازم لشراء الواردات الغذائية فقط بل فى صعوبة الحصول عليها من السوق العالمى . لهذا فان انتاج حد أدنى معين من السلع الغذائية داخليا يعتبر خط الدفاع الأول فى هذه المشكلة .

وتجابه التنمية الرأسية فى الانتاج الغذائى فى مصر عديد من المعوقات الفيزيقية والرأسمالية والتنظيمية والتكنولوجيا يمكن تلخيصها فيما يلى :

فالمعوقات الفيزيقية : تتلخص تلك المعوقات فى ثلاثة عوائق أولها تدهور التربة المصرية لتعاقب المحاصيل الزراعية المجهدة ، والتبذير فى استعمال مياه الرى وسوء نظام الصرف وعدم صيانته ، مما أدى الى أن حوالى نصف الأراضى الزراعية تصنف على أنها من الدرجة الثالثة والرابعة ، مما قد يؤدى الى انخفاض معامل التكثيف الزراعى فى مصر والى انتشار بعض الأراضى الملحية والقلوية فى بعض المناطق الزراعية الشمالية . أما العائق الثانى فهو تفتيت الحيازات وتشتيتها فى معظم المناطق الزراعية مما أدى الى تخلف الزراعة المصرية وعدم تمكنها من الاستفادة بالوفورات الاقتصادية الناتجة عن السعة المزرعية الكبيرة وعدم تمكنها من استخدام الأساليب التكنولوجية العصرية ، كما أدى الى ضيق الطاقة الانتاجية للمحاصيل الزراعية الصناعية مما ترتب عليه عدم وجود مقومات صناعية زراعية متكاملة تسهم بفاعلية فى التنمية الزراعية . أما العائق الثالث فهو تخلف الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى عن الانتاج النباتى مما

لا يمكن معه اقامة صناعة لها مقوماتها الاقتصادية فضلا عن أن الانتاج الحيوانى يدخل ضمن قطاع الزراعة التقليدية كمصدر للطاقة المحركة مما أدى الى انخفاض معدل التموق انتاج اللحوم وانتاج الألبان .

وتتلخص المقومات الرأسمالية فى عائقين رئيسيين أولهما عدم التوازن بين الموارد الرأسمالية والموارد الاقتصادية الزراعية الأخرى مما أدى الى بدائية الأساليب الانتاجية ، وعدم التمكن من التوسع فى الميكنة الزراعية توسعا كاملا كما أدى الى عدم استكمال البنية الأساسية داخل القطاع الريفى خاصة ما يرتبط بالنواحى التسويقية من نقص فى الطرق المرصوفة وقلة فى وسائل النقل وضآلة فى السعة التخزينية وعدم اهتمام بانشاء المستودعات والثلاجات حيث يقدر الفقد فى تخزين الحبوب فى مصر بما يتراوح بين ٦٪ - ١٠٪ أى ما يقدر بحوالى ٦٠٠ ألف طن سنويا . كما تقدر نسبة الفاقد من المنتجات الخضرية والفاكهية بحوالى ٢٥٪ أما العائق الثانى فيتلخص فى ضعف الحوافز التى تقدم للمزارعين ممثلة فى انخفاض الأسعار الزراعية نسبيا مما لا يمكن معها الربط بين التركيب المحصولى وبين السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية المصرية ، وذلك لضعف امكانية التنبؤ بالسياسة السعرية العالمية لتلك المحاصيل أو امكانية التنبؤ بالاحتياجات الاستهلاكية الداخلية تنبؤا سليما ، فضلا عن أن خطط التنمية السابقة كانت توجه جزءا ضئيلا نسبيا للاستثمارات الزراعية مما كان يؤدى الى وجود سياسات تميزية ضد قطاع الزراعة لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتتمثل المعوقات التنظيمية فى الضعف السائد فى عدة مجالات خدمية لقطاع الزراعة هى الأجهزة الارشادية الزراعية والتنظيم السوقى الزراعى والمنظمات الائتمانية والتعاونية ، والادارة المزارعية المناسبة للمزارع الصغيرة والضئيلة نسبيا ، فضلا عن نقص اليد العاملة الزراعية وارتفاع أجورها النسبى .

و يعترض التنمية الغذائية فى الزراعة المصرية العديد من المعوقات التكنولوجية إذ مازال استخدام الزراعة المصرية لعناصر الانتاج الحديثة ممثلا فى

جدول (٢)

المساحة المحصولية وما ينتظر أن تكون عليها مساحة المحاصيل الزراعية للسنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ بالألف فدان

المحاصيل	١٩٧٥		١٩٨٥		٢٠٠٠	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
الحبوب	٤٨٦٠	٤٣٫٥	٤٨٩٦	٣٩٫٩	٥١٨١	٣٨٫٩
البقول	٣٨٤	٣٫٤	٦٥٤	٤٫٨	٦٢٥	٤٫٧
الدرنات	١٠٩	١	١٤٤	١٫٣	١٦٧	١٫٣
الحبوب الزيتية	١٤٤	١٫٣	٣٦٢	٣٫١	٥٣١	٤
المحاصيل السكرية	٢١٧	٢	٣١٧	٢٫٦	٢٨١	٢٫٩
الخضر	٩١٠	٨٫٢	٩٦٤	٧٫٩	١٠٤٧	٧٫٩
الفواكه	٢٨٥	٢٫٦	٤٠٢	٢٫٤	٤٤٥	٢٫٥
الألياف	١٤٠٠	١٢٫٥	١٣٥٩	١١٫٣	١٤٢١	١٠٫٨
الأعلاف	٢٨١٢	٢٥٫٢	٣١٥٨	٢٥٫٩	٣٤٣٧	٢٥٫٩
المحاصيل الأخرى	٢٠	٠٫٣	٨٨	٠٫٨	٩٥	٠٫٨
المساحة المحصولية	١١١٦١	١٠٠	١٢٢٥٤	١٠٠	١٣٣٣٠	١٠٠

المصدر: جمعت واحتسبت من احصاءات مصلحة الاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة المصرية - القاهرة - ١٩٧٩ .

جدول (٣)

اجمالى انتاج المحاصيل الغذائية المتوقع لسنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ٢٠٠٠ بالألف طن

أنواع الأغـــذية	١٩٧٥	١٩٨٥	٢٠٠٠
الحـــبوب	٨٣٤٨	٩٦٥٠	١١٢٢٣
الـــدرنات	٧٢٠	١٠٢٥	١٢٥٠
البـــقول	٣٤٦	٥٥٨	٦٤٥
المحاصيل الزيتية	٧٨٥	١١١٦	١٣٥١
الخـــضر	٦٦٠٨	٨٨٨٧	١١٢٦٠
الفـــاكهة	٢١٧٣	٢٦٤٨	٣٤٤٧
البـــصل	٥٩٤	٧٣٥	٨٠٥
اللـحوم الحمـراء	٣٠٥	٣٩٢	٥٧٠
لحـــوم الدواجن	١١٢	١٦٥	٢٩٧
الألـــبان	١٧١٣	٢٣٠٢	٢٥٨٠
البيـــض	٦٣	١١٧	٢٤٣
الأسمـــاك	١١٥	١٧٠	٣٠٦

المصدر: جمعت واحتسبت من احصاءات الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة المصرية - القاهرة - ١٩٧٩.

جدول (٤)

متوسط الاستهلاك المتوقع للفرد بالكيلو جرام من السلع الرئيسية الغذائية فى مصر واجمالى الاستهلاك المتوقع من أهم تلك السلع فى مصر فى الأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٥ و٢٠٠٠

السلع الغذائية	١٩٧٥		١٩٨٥		٢٠٠٠	
	نصيب الفرد بالكيلو جرام	اجمالى الاستهلاك بالألف طن	نصيب الفرد بالكيلو جرام	اجمالى الاستهلاك بالألف طن	نصيب الفرد بالكيلو جرام	اجمالى الاستهلاك بالألف طن
مجموعة الحبوب	٢٨٤ر١	٩٠٥٧٨	٢٩٣ر٣	١٣٦٠١	٣١٢ر٨	١٩٥٩٦
الأرز	٥٩ر٩	٢٢٣١	٦٠ر٨	٢٨١٥	٦٤ر٥	٤٠٤٢
الدرنات	١٤ر٥	٥٤٠	١٦ر٨	٧٧٨	١٧ر٧	١١٠٣
السكريات	١٥ر٥	٥٧١	١٨ر١	٨١٢	٢١ر٦	١٣٢٥
البقول	١٠ر٥	٣٩٢	١١ر٨	٥٤٥	١٣ر٢	٨٢٧
المحاصيل الزيتية	٩ر	٣٤	١ر١	٥١	١ر٣	٧٩
الخضر	١٥٠ر٢	٥٥٩٢	١٥٣ر٧	٧١٣١	١٥٠ر٦	٩٤٣٠
الفاكهة	٤٨ر٣	١٧٨٥	٥١ر٧	٢٣٩٨	٥٥ر٤	٣٤٦٩
اللحوم الحمراء	٨ر٩	٣٨٨	١١ر٨	٦٤٤	١٤ر٦	١٠٨٢
الدواجن	٣ر١	١١٥	٤ر١	١٩٠	٥	٣١٣
الألبان	٥٠ر٨	١٨١٠	٥٤ر٤	٢٥٢٤	٥٨ر٥	٣٦٦٤
البيض	١ر٤	٥١	٢ر١	٩٨	٣ر٣	٢٠٦
الأسماك	٣ر٨	١٤٠	٤ر٦	٢١٣	٦	٣٧٧
الزيوت	٩ر٩	٣٧٠	١٠ر٦	٤٩٤	١١	٦٨٧

المصدر: جمعت واحتسبت من بيانات مصلحة الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة المصرية – القاهرة ١٩٧٩.

الميكنة الزراعية والأسمدة الكيماوية والعضوية والمبيدات الكيميائية الحشرية والحشائشية وكهربة الآلات الزراعية ضئيلا نسبيا .

أما عن معوقات التوسع الزراعى الأفقى فى مصر فأكثرها وضوحا وجلاءا ، فالبرغم مما قامت به وزارة الرى من تقدير للمساحات التى يمكن استصلاحها واستزراعها فى مصر على أنها تقدر بحوالى ٢ر٤ مليون فدان ، إلا أن هذا الاستصلاح والاستزراع لهذه المساحة الكبيرة يحتاج الى جهود ضخمة وامكانيات تمويلية كبيرة ، لذلك كان لابد من اجراء دراسات تفصيلية عن الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضى فى مختلف مناطق الجمهورية مع التركيز على ابراز ايجابية هذه الأراضى فى انتاج بعض المحاصيل مع دراسة أهم المعوقات الأساسية للتنمية فى الأراضى المستصلحة والمستزرعة ومعرفة أهم الأساليب التى يمكن بها ازالة أهم تلك المعوقات لاعطاء دفعة قوية لقطاع الزراعة فى مصر لتحقيق التنمية الغذائية .

وازاء دراسة كل المعوقات التى تجابه التوسع الزراعى فى مصر يمكن وضع استراتيجية كاملة للانطلاق الانتاجى الغذائى من واقع مقومات القطاع الزراعى المصرى مع الاهتمام بتطوره فى المراحل المستقبلية .

تحقيقا لاستراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائى ركزت معظم المشاريع التى وضعتها الدولة لحل مشكلة الغذاء فى مصر على تطبيق أساليب التوسع الرأسى والتوسع الأفقى فى مجال الانتاج النباتى وفى مجال الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى وذلك باتباع برنامجين أحدهما برنامج قصير الأجل والآخر برنامج طويل الأجل . و يستهدف البرنامج القصير الأجل زيادة الانتاج الزراعى عن طريق زيادة انتاجية الوحدة المساحية فى الانتاج النباتى وانتاجية الرأس فى الانتاج الحيوانى والداجنى باستخدام أساليب التنمية الراسية مثل استعمال الأسمدة الكافية وخاصة العناصر النادرة ، والآلات

الزراعية ، والأعلاف ، والمبيدات الحشرية والفطرية . أما البرنامج الطويل الأجل فيعتمد على التوسع الأفقى بزيادة الرقعة المزروعة وزيادة الاستثمارات وتوفير مقادير كبيرة من عناصر الانتاج الحديثة خاصة الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية مع ضرورة وضع نظام تسويقى سليم لانسياب السلع المنتجة وعناصر الانتاج حتى تتحقق النتائج المرجوة من برنامج حل مشكلة الغذاء فى مصر .

ومن أبرز الآفاق المستقبلية لحل المشكلة الغذائية تتجه معظمها نحو تنفيذ الخطة التوجيهية الزراعية المصرية التى اقترحت تطبيق استراتيجيتها على أساس مرحلتين :

المرحلة الأولى تهدف الى اقتحام زيادة غلة الفدان من المحاصيل الغذائية على أن يقوم هذا الاقتحام على أساس برامج مخططة تقوم بنشر أو تكثيف استخدام أنواع القمح والأرز والاذرة الشامية ذات الغلة العالية حيثما تسمح الظروف البيئية ، مع التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية ذات القيمة النقدية العالية مثل الخضر والفاكهة والنباتات العطرية والطبية .

أما المرحلة الثانية فتعتمد أساسا على الآفاق الجديدة فى الانتاج الحيوانى والانتاج الداجنى فى الثروة المائية . فبالنسبة للانتاج الحيوانى فان الخطة الزراعية تقوم على تحسين نوعية الأبقار المصرية واستيراد الأبقار الفريزيان واستخدام الخلط ، بالاضافة الى نشر استخدام التلقيح الصناعى ، مع التوسع فى تربية وتسمين عجول الأبقار لانتاج اللحوم ، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بهذه المشروعات مع الاستمرار فى اجراء البحوث على محاصيل الأعلاف ذات الكفاءة الانتاجية العالية مثل حشيشة الفيل ، ودراسة بعض المخلفات الزراعية والصناعية التى تصلح لتغذية الحيوان مع التوسع فى الميكنة الزراعية لتحرير الحيوان من العمل وتخصيصه لانتاج اللحم واللبن .

وبالنسبة للانتاج الداجنى فتهف الخطة الزراعية التى تشجيع القطاع الخاص على التوسع فى صناعة الدواجن للوصول بانتاج البيض فى عام ١٩٨٤

الى حوالى ٢٤٠ مليون بيضة مقابل ٦٥ مليون بيضة عام ١٩٧٧ والتوسع فى انتاج الأعلاف اللازمة لمزارع الدواجن الحالية والمرتقبة .

و بخصوص التوسع فى الثروة المائية فيعتمد على التوسع فى انشاء المزارع السمكية فى الأراضى البور غير الصالحة للزراعة والتى ينتظر أن تصل مساحتها فى عام ١٩٨٤ الى حوالى ٣٠٠٠٠ فدان للقطاعين العام والخاص ، وذلك مع تحسين الصيد فى البحيرات خاصة بحيرة ناصر التى يهدف الوصول بالانتاج السنوى من الأسماك منها عام ١٩٨٣ الحوالى ٢٠٠ ألف طن ، وتنظيم شركة مصايد أعالى البحار ، مع ايجاد الأساليب المناسبة لرفع كفاءة العملية التسويقية للأسماك بأسعار عادلة ومناسبة ، حتى يمكن أن تكفى الاحتياجات الاستهلاكية المصرية من البروتين الحيوانى التى لا تزال منخفضة نسبيا .

وقد وضعت الخطة الغذائية المصرية على أساس توفير الغذاء المطلوب لعدد من السكان ينتظر أن يصل الى حوالى ٦٣ مليون نسمة فى نهاية القرن العشرين مقابل حوالى ٤٠ مليون نسمة اليوم ولذلك يتعين على التنمية الزراعية أن تحقق تموافى انتاج الغذاء تكفى للاحتياجات فى تلك الأعداد المتزايدة . وذلك مع توفير النقد الأجنبى الذى يلزم تمويل التنمية الشاملة بتشجيع الصادرات الزراعية وخفض الواردات ولن يتحقق ذلك الا برفع الانتاجية الزراعية بالاستخدام المركز للأراضى الزراعية الصالحة والموارد المائية التى يمكن الاستفادة بها فى الزراعة وذلك بتحديث الانتاج الزراعى وتكثيفه والتوسع فى الاستثمارات الزراعية مع التوسع فى الموارد الأرضية والمائية الزراعية .

ولن يتأتى ذلك الا بمضاعفة غلة المحاصيل الزراعية الغذائية والتوسع فى انتاج المحاصيل النقدية ذات القيمة العالية مثل الخضر والفاكهة وغيرها ، بنقل وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجيا العصرية واستعمال الأسمدة العضوية والكيمائية ، والاستفادة باضافة العناصر الغذائية النادرة واستعمال المبيدات الكيميائية الحشرية والحشائشية مع التوسع فى تطبيق الميكنة الزراعية .

ورغم التقدم الاقتصادى والزيادة فى معدل النمو التى حدثت فانه توجد بعض المعوقات التى يلزم دراستها والتخلص من سلبيتها وأهم هذه المعوقات هى النظم التسعيرية للمنتجات الزراعية ولمستلزمات الانتاج الزراعى التى أدت الى ارتفاع قيمة الدعم مع المطالبة برفع أثمان المحاصيل الزراعية مما أدى الى ايجاد معادلة صعبة لا يمكن حلها الا على حساب تعييرات جذرية فى الهيكل الاقتصادى قد لا يحتملها الاقتصاد القومى المصرى .

وثانيها تدهور التربة المصرية نتيجة لسوء نظام الصرف وللافراط الكبير فى مياه الرى مع تفتت الحيازات الزراعية وضآلتها مما أعاق تطبيق الاساليب التكنولوجية العصرية والتوسع فى استعمال الأسمدة الكيماوية الحديثة والعناصر الغذائية النادرة . وثالثها تعثر المنظمات التعاونية والائتمانية عن خلق الثقة فى تكوين الجهاز المصرفى الذى يشجع المدخرات الزراعية و بالتالى الاستثمار الزراعى اللازم للتوسع فى الميكنة الزراعية ، وفى التصنيع الغذائى والتخزين السلعى ، وتحسين المرافق الأساسية اللازمة للتنمية المرتقبة مع حماية الموارد الأرضية والمائية الزراعية .

ومن محصلة تجربة الزراعة المصرية للعوامل الايجابية فى زيادة الانتاج الغذائى والعوامل السلبية المعوقة لهذه الزيادة يمكن أن تتجه السياسة الزراعية المصرية على الأسس الآتية فى الفترة الباقية من القرن العشرين مع بعض التعديلات التى توجبها التغيرات الدولية والمحلية .

وأهم هذه الأسس هى تنمية المدخلات الزراعية وتعميق التكثيف الزراعى وذلك بالتوسع الزراعى الأفقى باستصلاح واستزراع حوالى ١٫٥ مليون فدان أى بزيادة قدرها ٢٥٪ من المساحة المزرعية مع رفع الكفاية الانتاجية الزراعية لتلك الأراضى الزراعية الجديدة . مع الاتجاه للاستفادة بالتوسع الزراعى الرأسى فى الأراضى الزراعية القديمة برفع انتاجية الفدان من المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والاذرة الشامية حتى يمكن زيادة الانتاج الغذائى بمعدل يزيد عن ١٠٠٪ لمقابلة الزيادة السكانية المنتظرة . وذلك بتعميم

شبكات الصرف وتحسين شبكات الرى وتوفير معدلات التسميد والاهتمام باستنباط وأقلمة الأصناف العالية الانتاج القصيرة دورة الحياة والتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية واستيراد التقاوى الممتازة من أصناف الخضر .

والأساس الثانى هو تنظيم التعاونيات يحقق لها حرية كاملة وادارة اقتصادية سليمة على زيادة دخل المزارعين من تنظيم العمالة والتدريب الزراعى .

أما ثالث الأسس فيعتمد على التوسع فى انتاج المحاصيل غير التقليدية مثل محاصيل الحبوب الزيتية وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية من الاهتمام بانتاج الفواكه والخضر والنباتات الطبية والعطرية المختلفة . ولذلك فان تطوير التركيب المحصولى فى مصر أصبح ضرورة تحتمها الظروف والتحديات المستقبلية وذلك من الاهتمام بتنظيم البنية الأساسية وتنظيم البنيان التسويقى الزراعى تنظيما يحقق التوسع فى الصادرات الزراعية وفى التصنيع الزراعى الغذائى .

وختاما فهذه لمحات تتراءى أمام نظرات الاقتصاديين الزراعيين نتيجة للمتغيرات الدولية الراهنة والمحتملة من ناحية زيادة شدة أزمة الغذاء العالمى حتى نهاية القرن العشرين .